

بلغ النمو العالمي عام 2014 مستوى أقل من المتوقع له في البداية، حيث استمر نمط الإنتاج المخيب للأمل السائد منذ سنوات عديدة مضت. ولم يرتفع النمو إلا بمعدل متواضع للغاية في ذلك العام، حيث ارتفع 2.6 في المائة مقابل 2.5 في المائة عام 2013. لكن وراء هذه الأرقام والنسب تختفي اتجاهات متزايدة التبايع داخل القوى الاقتصادية الرئيسية. ففي حين يزداد النشاط الاقتصادي قوة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع انتعاش أسواق العمل واستمرار التكيف والتعديل على مستوى عالٍ في السياسة النقدية، فإن التعافي كان متعثراً في منطقة اليورو واليابان مع تضافر بقايا الأزمة المالية والأزمات الهيكلية. أما الصين فتخضع لعملية إبطاء للنمو تخضع لإدارة دقيقة. وعكس النمو المحبط في البلدان النامية عام 2014 ضعف الطلب الخارجي، وكذلك تقييد السياسة المحلية والاضطرابات السياسية والقيود على جانب العرض.

وتؤثر عوامل رئيسية عدة على التوقعات العالمية: ضعف أسعار السلع الأولية، واستمرار تراجع أسعار الفائدة مع التبايع في السياسات النقدية داخل مختلف القوى الاقتصادية الرئيسية، وضعف التجارة العالمية. إن التراجع الحاد خاصة في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 سيعزز النشاط العالمي ويساعد على تعويض بعض العوامل المناوئة للنمو في البلدان النامية المستوردة للنفط. بيد أن ذلك سيضعف من توقعات النمو في البلدان المصدرة للنفط مع ما فيه من تبعات إقليمية ملموسة.

وبشكل عام، من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي قليلاً إلى 3 في المائة عام 2015 ويصل في المتوسط إلى 3.3 في المائة عام 2017. وستسجل البلدان المرتفعة الدخل على الأرجح مستوى نمو يصل إلى 2.2 في المائة في السنوات 2015-2017 مقابل 1.7 في المائة عام 2014، وذلك نتيجة لانتعاش أسواق العمل وتراجع جهود تدعيم المالية العامة واستمرار انخفاض تكلفة التمويل. وفي البلدان النامية، ومع تراجع العوامل المحلية المناوئة التي عرقلت النمو عام 2014 وتزايد الانتعاش ببطء في البلدان المرتفعة الدخل، فمن المتوقع أن يعود النمو إلى الارتفاع تدريجياً من 4.4 في المائة عام 2014 إلى 4.8 في المائة عام 2015 و5.4 في المائة عام 2017. وسوف يسهم انخفاض أسعار النفط في تحقيق هذه التوقعات في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط وخاصة عام 2015.

غير أن مخاطر كبيرة تقف أمام الانتعاش العالمي البطيء. وقد تؤدي التقلبات في الأسواق المالية إلى جانب مخاطر التدهور المفاجئ في أوضاع السيولة إلى رفع تكلفة اقتراض البلدان النامية رفعا حادا، وهو تطور غير مرغوب فيه بعد سنوات عديدة من الإصدارات الضخمة في أسواق رأس المال بالبلدان النامية. وقد تتطلب زيادة التوترات الجيوسياسية، أو التقلبات في أسواق السلع الأولية، أو الضغوط المالية في بلدان الأسواق الناشئة الرئيسية إلى إعادة تقييم الأصول الخسرة. وإذا انزلت منطقة اليورو أو اليابان في فترة طويلة من الركود أو الإنكماش، فقد تعاني التجارة العالمية مزيداً من الضعف. ورغم أن هذا احتمال ضعيف في ضوء الاحتياطات الوقائية الضخمة المتراكمة في الصين بفضل سياسات الاقتصاد الكلي، فإن تراجع النمو بمعدل أكثر حدة قد يسفر عنه تتابع فوضوي من التقلبات المالية وسيكون له تبعات ضخمة على الاقتصاد العالمي.

وينشأ عن القوى المحركة للتوقعات العالمية وما يصحبها من مخاطر تحديات ضخمة أمام السياسات. ففي البلدان المرتفعة الدخل، يدعو الانتعاش الذي مازال هشاً إلى مواصلة اتباع سياسات نقدية سريعة التكيف ونهج مرن في سياسة المالية العامة، وهو ما يعزز النمو لكنه يقترن أيضاً بخطط ملموسة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق إصلاحات هيكلية. أما في البلدان النامية، فإن تقييد الأوضاع المالية العالمية قد يحد من تدفقات رؤوس الأموال ويدفع إلى المزيد من خفض قيمة العملات. ورغم أن خفض قيمة العملة قد يدعم الصادرات ويساعد على تعديل حساب المعاملات الجارية، فإنه قد يضعف المركز المالي ويحد من تأثير انخفاض أسعار السلع الأولية على تقييد التضخم. ولذلك فقد يتعين على البنوك المركزية في بعض البلدان النامية أن تزن إجراءات السياسة النقدية لتدعيم النمو مقابل الإجراءات المطلوبة لتثبيت معدل التضخم وسعر العملة أو تعزيز استقرار النظام المالي.

ويمكن التفكير في تطبيق برنامج من الحوافز المالية في حالة الدخول في حالة دورية من الركود الحاد. غير أنه على جانب التطبيق العملي، فإن استخدام سياسة المالية العامة كأداة من أدوات السياسات مضادة للدورة الاقتصادية قد يصبح مقيداً بسبب نقص الحيز المالي الذي يحد من القدرة على استخدام الحوافز المالية ومن فعاليتها. ولذا فإن البلدان المرتفعة الدخل والبلدان النامية على السواء بحاجة إلى تطبيق إصلاحات هيكلية شاملة من بينها إجراء تحسينات في المؤسسات والبنية التحتية العامة وذلك من أجل تعزيز النمو وخلق فرص العمل. وسيساعد هذا على زيادة معدل النمو إلى المستويات المطلوبة لتحقيق أهداف الحد من الفقر بحلول عام 2030.

ويتضمن هذا العدد من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية أربع مقالات تحلل التحديات والفرص الرئيسية أمام البلدان النامية حالياً: سياسة المالية العامة كأداة من أدوات السياسات مضادة للدورة الاقتصادية، وأسباب وتبعات هبوط أسعار النفط، وتجارة ضعيفة لا تستطيع العمل كمحرك للنمو، وتحولات نقدية كوسيلة لتعزيز الاستهلاك وقت التوقف المفاجئ.

الحيز المالي

هل ستتمكن سياسة المالية العامة من مساندة النشاط الاقتصادي بفعالية إذا تطلب الأمر؟ خلال العقود الثلاثة الماضية، أصبحت سياسة المالية العامة في البلدان النامية مضادة للدورة الاقتصادية بشكل متزايد. ولم يسمح الحيز المالي الضخم الذي تراكم قبل نشوب الأزمة المالية العالمية للبلدان النامية بتنفيذ برامج الحوافز المالية خلال الأزمة فحسب، بل زاد أيضاً من فعالية هذه الحوافز في تعزيز النمو حيث أن المضاعفات المالية تكون أكثر قوة عادة في البلدان التي تتمتع بحيز مالي أكبر.

غير أنه في كثير من البلدان النامية، يجب إعادة الأرصدة المالية إلى مستويات تخفيف الدين. وقد أضعف هذا على الأرجح من فعالية سياسة المالية العامة ما أدى إلى تخفيض المضاعفات المالية بحوالي الثلث عن مستوياتها قبل الأزمة. وعلى المدى المتوسط، تحتاج بلدان كثيرة إلى إعادة بناء الاحتياطات المالية الوقائية واستعادة قدرة المالية العامة على الاستدامة. وتعتمد سرعة استعادة الحيز المالي على مجموعة من العوامل التي يختص بها كل بلد على حدة. وتشمل هذه العوامل الأوضاع المضادة للدورة الاقتصادية وكذلك القيود المفروضة على السياسة النقدية، مثل تراكم ديون القطاع الخاص بعد الأزمة أو التضخم الذي مازال مرتفعاً في كثير من البلدان النامية. ويمكن للترتيبات المؤسسية المعقولة المحكمة التصميم – قواعد المالية العامة، وصناديق التثبيت، وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل – أن تساعد على إعادة بناء الحيز المالي وتدعم من نتائج السياسات ما يتيح تطبيق برامج الحوافز المالية وبرامج أكبر أكثر فعالية للحد من الفقر.

ضعف التجارة

ما هي مصادر وتبعات انخفاض أسعار النفط في الأونة الأخيرة؟ بعد أربع سنوات من استقرار أسعار النفط حول 105 دولارات للبرميل تسجل انخفاضاً حاداً منذ يونيو/حزيران 2014. وهناك عدد من العوامل تسببت في هذا الانخفاض: ارتفاع المعروض المفاجئ من النفط لسنوات عديدة والانخفاض المفاجئ في الطلب، وتراجع بعض المخاطر الجيوسياسية التي كانت هددت الإنتاج، وتغيير أهداف سياسة أوبك، وارتفاع سعر الدولار. ورغم أنه من الصعب تحديد الأهمية

النسبية لهذه العوامل تحديداً دقيقاً، فإن العوامل ذات الصلة بالعرض قد لعبت الدور الأساسي على ما يبدو. وإذا استمر الانخفاض في أسعار النفط فإنه سيسهم في تدعيم النمو العالمي ويؤدي إلى تحول حقيقي ضخم في الدخل من البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان المستوردة للنفط. وفيما يتعلق بالبلدان المستوردة للنفط، فإن انخفاض الأسعار سيعزز النشاط الاقتصادي ويحد من الضغوط على التضخم والميزان الخارجي والمالية العامة. ومن جانب آخر، فإن البلدان المصدرة للنفط ستتأثر سلباً بضعف مراكز المالية العامة والمراكز الخارجية وتراجع النشاط الاقتصادي. غير أن تراجع أسعار النفط يمثل فرصة ضخمة لإصلاح الضرائب على الطاقة ودعم الوقود وهما من البنود الضخمة في عديد من البلدان النامية.

لماذا بقيت التجارة العالمية ضعيفة في سنوات ما بعد الأزمة؟ سجلت التجارة العالمية نمواً يقل عن 4 في المائة سنوياً بين عامي 2012 و2014، وهو ما يقل كثيراً عن متوسط النمو السنوي قبل الأزمة والذي كان يصل إلى حوالي 7 في المائة. ولو كانت التجارة بقيت تسجل ذلك المعدل التاريخي من النمو، لكانت أعلى الآن بنسبة 20 في المائة تقريباً عن مستواها الفعلي عام 2014. وقد نجم الركود في التجارة العالمية عن عوامل دورية، أهمها استمرار ضعف الطلب على الواردات في البلدان المرتفعة الدخل، وعوامل غير دورية من بينها تغير العلاقة بين التجارة والدخل. وعلى الأخص، فإن التجارة العالمية أصبحت أقل استجابة للتغيرات في الدخل بسبب التوسع الأكثر بطناً في سلاسل التوريد العالمية والتحول في الطلب تجاه البنود الأقل تركيزاً على الواردات.

التحويلات النقدية

هل يمكن للتحويلات النقدية أن تساعد على استقرار الاستهلاك؟ من المتوقع أن تستمر الزيادة في التحويلات النقدية إلى البلدان النامية، في حين أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة قد تتراجع قليلاً مع بدء أسعار الفائدة العالمية في الارتفاع أو إذا بقي النمو في البلدان النامية ضعيفاً. إن التحويلات تمثل مصدراً للتمويل الخارجي أكثر استقراراً عموماً وأقل ارتباطاً بالدورة الاقتصادية المحلية من الأنواع الأخرى من التدفقات الخاصة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت تدفقات التحويلات 7 في المائة خلال فترات التوقف المفاجئ حين تراجعت تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية 25 في المائة في المتوسط. وفي ضوء هذه الاتجاهات، يمكن أن تساعد التحويلات إلى البلدان شديدة الاعتماد عليها في تخفيف القيود على السيولة، وتحسن من إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وتعزز من الاستهلاك العائلي وخاصة حين تكون هناك ضغوط مالية.

جدول 1.1 ملخص التوقعات العالمية
(تغير النسب المئوية كل سنة)

2017f	2016f	2015f	2014e	2013	2012	
						النمو الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي ¹
3.2	3.3	3.0	2.6	2.5	2.4	العالم
2.2	2.4	2.2	1.8	1.4	1.4	دخل مرتفع
1.6	1.6	1.1	0.8	0.4-	0.7-	منطقة اليورو
1.2	1.6	1.2	0.2	1.5	1.5	اليابان
2.4	3.0	3.2	2.4	2.2	2.3	الولايات المتحدة الأمريكية
5.4	5.3	4.8	4.4	4.9	4.8	البلدان النامية
6.7	6.7	6.7	6.9	7.2	7.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ
4.0	3.6	3.0	2.4	3.7	1.9	أوروبا وآسيا الوسطى
3.3	2.9	1.7	0.8	2.5	2.6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.5	3.0	2.5	1.2	0.5	1.4	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.8	6.6	6.1	5.5	4.9	5.0	جنوب آسيا
5.1	4.9	4.6	4.5	4.2	4.0	أفريقيا جنوب الصحراء
						بند مذكورة:
4.0	4.0	3.6	3.3	3.2	3.1	بند مذكورة: العالم (2010 أوزان تعادل القوة الشرائية)
4.8	4.8	4.5	4.0	3.4	2.8	(GNFS) حجم التجارة العالمية ²
0.3	0.2	-1.1	-3.6	7.2-	8.6-	أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)
4.7	4.9	-31.9	-7.7	0.9-	1.0	السلع غير النفطية
						سعر النفط ³
						تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
	5.3	5.5	5.8	5.9	5.0	البلدان النامية
	5.5	5.9	6.3	6.4	4.6	شرق آسيا والمحيط الهادئ
	6.2	6.0	5.4	7.4	8.0	أوروبا وآسيا الوسطى
	5.7	5.9	6.2	5.9	5.4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	1.9	1.8	1.8	2.3	1.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	5.3	5.3	5.4	4.6	5.7	جنوب آسيا
	4.8	4.7	4.5	5.2	5.6	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: e = تقدير؛ f = توقع

1. تم حساب معدلات النمو الإجمالي باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي بأسعار دولار 2010 الثابتة.
2. حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.
3. متوسط دبي، وبرنت، وغرب تكساس الوسيط.